النشرة الإخبارية

Sudan Defenders
Sudan Human Rights Defenders Coalition

سـودان ديفنـدرز

النشـــرة الإخباريـــة الشهريـــة | **مايـــو 2026**

تصاعد الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في السودان

حتى مايو 2026

تمهيـــــــــد

يأتي هذا العدد من نشرة سودان ديفندرز في وقت يواصل فيه السودان مواجهة واحدة من أعقد أزماته الإنسانية والحقوقية، مع دخول الحرب عامها الرابع واستمرار الانتهاكات الجسيمة التي تطال المدنيين والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في المجال الإنساني.

يرصد هذا العدد أبرز التطورات الحقوقية خلال شهر مايو 2026، بما في ذلك أوضاع المدافعين المحتجزين والمختفين قسرياً، والجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز المساءلة وحماية المدنيين، وعلى رأسها إعلان بانجول المشترك الصادر عن بعثتي تقصي الحقائق الأفريقية والأممية بشأن السودان، إلى جانب تسليط الضوء على إنجازات وتكريمات دولية تعكس صمود وإسهامات المدافعين السودانيين في مختلف المحافل وعكس أنشطة التحالف وتحليل الانتهاكات الواقعة على المدافعين الحقوقيين. ويكتسب هذا العدد أهمية خاصة بتضمينه بروفايل الأستاذة المحامية والمدافعة الحقوقية نجلاء أحمد الماحي، إحدى أبرز الشخصيات التي كرّست حياتها للدفاع عن الضحايا وترسيخ قيم العدالة وحقوق الإنسان. وإذ نستذكر إرثها ومسيرتها الملهمة، فإننا نجدد التزامنا بمواصلة العمل من أجل حماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، ومناهضة الإفلات من العقاب، والدفاع عن قيم الحرية والكرامة والعدالة.

إلى جميع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان داخل السودان وخارجه، وإلى الضحايا والناجين وأسرهم، نُهدي هذا العدد تأكيداً على أن التوثيق والمناصرة والتضامن ستظل أدواتنا في مواجهة الانتهاكات، وأن السعي نحو العدالة والسلام سيبقى مسؤولية جماعية لا تسقط بالتقادم.

رئيس مجلس الأمناء

كلمـة العـدد

مايـــو 2026

بكل اعتزاز، وبإيمان راسخ بقيم الحرية والكرامة والعدالة، نصدر هذا العدد من نشرة «سودان ديفندرز» في وقت يمر فيه السودان بواحدة من أكثر المراحل قسوة وتعقيداً في تاريخه الحديث. إنها لحظة تتعاظم فيها المعاناة الإنسانية، وتتسع فيها دائرة الانتهاكات، فيما يواصل المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان أداء رسالتهم النبيلة في مواجهة المخاطر والتحديات المتزايدة. وفي قلب هذه الأزمة، يواصل المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان عملهم في ظروف بالغة الخطورة، معرضين للاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب والتشهير والاستهداف المباشر بسبب جهودهم في توثيق الانتهاكات ومناصرة الضحايا والدفاع عن الحريات الأساسية. ورغم كل ذلك، فإنهم يظلون صوتاً للحق وضميراً حياً للمجتمع، وحصناً أخيراً في مواجهة ثقافة الإفلات من العقاب. يعكس هذا العدد جانباً من الواقع الحقوقي والإنساني الذي يعيشه السودان اليوم، مستنداً إلى تقارير وشهادات موثوقة وتحليلات موضوعية تسعى إلى توثيق الحقيقة وإبراز معاناة الضحايا وتسليط الضوء على التحديات التي تواجه العدالة والمساءلة. كما يؤكد أن الدفاع عن حقوق الإنسان في السودان لم يعد مجرد نشاط مهني أو مدني، بل أصبح موقفاً أخلاقياً وإنسانياً يتطلب شجاعة استثنائية وإيماناً عميقاً بقيم الحرية والكرامة. وفي هذا العدد، نقف بإجلال أمام ذكرى الذين رحلوا وهم يحملون راية الدفاع عن الحقوق والحريات، وفي مقدمتهم الأستاذة المحامية والمدافعة الحقوقية نجلاء أحمد الماحي، المؤسسة وعضو مجلس أمناء التحالف، والتي شكلت نموذجاً فريداً للعطاء والالتزام المهني والإنساني. لقد تركت الراحلة إرثاً سيظل ملهماً للأجيال القادمة من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في السودان وخارجه. إن التحالف السوداني للمدافعين عن حقوق الإنسان يجدد التزامه بالعمل من أجل حماية المدافعين والمدافعات، ومناصرة الضحايا، وتعزيز قيم العدالة والمساءلة، والدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية، إيماناً بأن بناء السلام المستدام لا يمكن أن يتحقق دون احترام حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات.

رئيس مجلس الأمناء

تصاعد الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في السودان

حتى مايو 2026

عطبرة

أيوب عربي / سمر سليمان

يتعرضان لاحتجاز تعسفي / اعتقال خارج ضمانات المحاكمة العادلة من قبل سلطات حكومة بورتسودان

31 مايو 2026

ألقت السلطات الأمنية في مدينة عطبرة القبض على مدير منظمة "تباشير للعون والتنمية" أيوب عربي، والمديرة المالية للمنظمة سمر سليمان، وذلك بعد تدوين بلاغات منفصلة في مواجهتهما تتعلق بتهمة ملفقة وهي "التعامل مع قوات الدعم السريع". ويستمر احتجاز أيوب عربي لنحو شهرين، فيما تواصل سمر سليمان احتجازها منذ نحو ثمانية أشهر دون فصل قضائي نهائي في القضية. وبحسب إفادة أسرة أيوب عربي، فإن الاتهامات الموجهة للمنظمة وقيادتها غير صحيحة جملة وتفصيلاً، موضحة أن أيوب كان متواجداً في مدينة الفاشر قبل أن ينسحب إلى محلية طويلة قبل سقوط المدينة، مشيرة إلى أنه كان أيضاً ملاحقاً من قبل قوات الدعم السريع بسبب أنشطته الإنسانية ودوره في تقديم الخدمات للمدنيين خلال فترة الحصار. وأضافت أن أيوب غادر لاحقاً إلى تشاد ثم إلى بورتسودان في محاولة للمساعدة في جهود إطلاق سراح المديرة المالية سمر سليمان، قبل أن يفاجأ بوجود بلاغ ضده صادر من سلطات عطبرة، ما دفعه لتسليم نفسه طوعاً. كما أشارت إلى أنه تم توكيل هيئة دفاع قانونية، مع المطالبة بتحويل القضية إلى المحكمة دون مزيد من التأخير بعد فترات احتجاز مطولة. وتأتي هذه التطورات في سياق أوضاع إنسانية وأمنية معقدة، اتسمت بتقييد العمل الإنساني وفرض حصار على المدنيين، وسط تقارير حقوقية تشير إلى ارتكاب انتهاكات واسعة قد ترقى إلى جرائم جسيمة وفق توصيفات أممية.

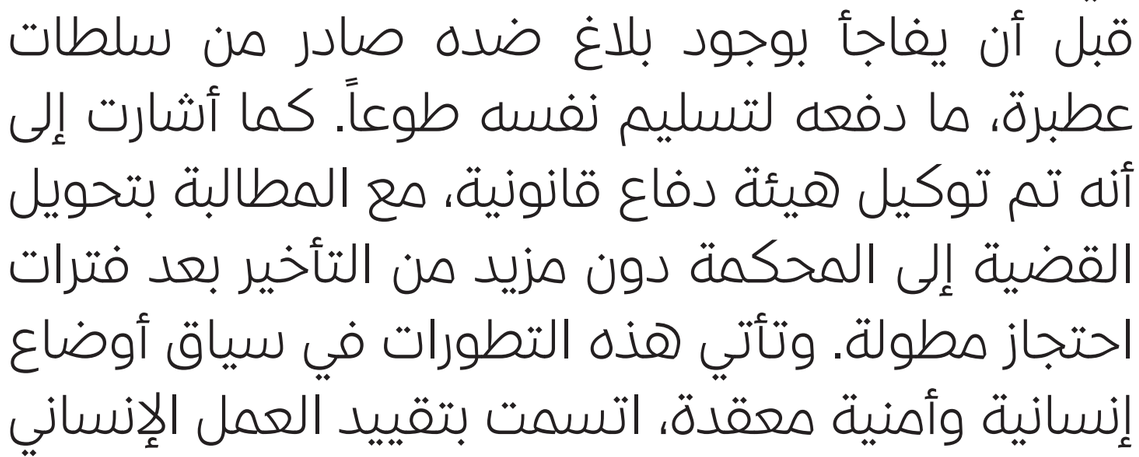

كاودا

جنوب كردفان | 30 مايو 2026

استخبارات الحركة الشعبية – شمال استمرار احتجاز

الناشطة نجلاء موسى كاوندا

لليوم الـ60 دون تهمة.

تواصل استخبارات الحركة الشعبية – شمال في منطقة كاودا بجنوب كردفان احتجاز الناشطة الحقوقية وموظفة منظمة Saferworld، نجلاء موسى كاوندا (المعروفة أيضًا باسم نجوى موسى كندة)، لليوم الـ60 على التوالي في احتجازها التعسفي، دون توجيه أي تهمة رسمية أو عرضها على تحقيق أو محاكمة. وقد اعتُقلت في 1 أبريل 2026 في منطقة توبو، قبل نقلها لاحقًا إلى موقع غير معلوم في كويا غرب كاودا. وتشير التقارير إلى احتجازها بمعزل عن العالم الخارجي، مع منع شبه كامل لزيارات الأسرة والمحامي، باستثناء زيارة واحدة قصيرة خضعت للمراقبة، إضافة إلى تقارير عن تدهور حالتها الصحية، ما يثير مخاوف حقوقية بشأن سلامتها وانتهاك معايير حماية العاملين في المجال الإنساني بموجب القانون الدولي الإنساني وتعتبر الحالة احتجاز تعسفي .

الدمازين (النيل الأزرق):

اعتقال تعسفي واختفاء قسري للموظف بإذاعة النيل الأزرق

حسن حامد حمد

بعد اعتقاله في 13 مايو 2026 على يد ما يعرف بالخلية الأمنية الدمازين.

أفادت معلومات متداولة بأن المواطن حسن حامد حمد، المعروف باسم «تور القوري بالا»، وهو موظف بإذاعة

بورتسودان

30 مايو 2026

السلطات الأمنية والنيابة | استمرار احتجاز

المحامي محمد عز الدين

لليوم 385 دون محاكمة

يواصل المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان محمد عز الدين احتجازه التعسفي في سجن بورتسودان لليوم الـ385 منذ اعتقاله في 10 مايو 2025، دون محاكمة عادلة أو عرض منتظم أمام القضاء. وتشير التقارير الصادرة عن اللجنة الدولية لحماية المحامين (IAPL) ومنظمة سودان ديفندرز إلى تعرضه في بداية الاحتجاز لتعذيب شمل الصعق الكهربائي والضرب، ما أدى إلى تدهور حالته الصحية، خاصة مع معاناته من أمراض مزمنة مثل السكري وارتفاع الدهون. كما تفيد التقارير باستمرار تجديد حبسه دون إجراءات قضائية شفافة، ووجود اتهامات قد تصل عقوبتها إلى الإعدام، وسط دعوات حقوقية متواصلة للإفراج عنه ووقف الاحتجاز التعسفي.

دارفور

30 مايو 2026

قوات الدعم السريع | استمرار احتجاز

الصحفي آدم عيسى معن

لليوم الـ55 دون تهم

لا تزال قوات الدعم السريع تحتجز الصحفي آدم عيسى معن، مراسل راديو شمال دارفور ومساهم في منصة دارفور24، لليوم الـ55 على التوالي منذ اعتقاله في 5 أبريل 2026، دون توجيه أي تهمة أو الكشف عن مكان احتجازه حتى تاريخ التحديث في 30 مايو 2026. ووفقًا للجنة حماية الصحفيين (CPJ)، فقد أدانت استمرار احتجازه واعتبرته جزءًا من نمط متصاعد من الانتهاكات ضد حرية الصحافة في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، مع غياب أي معلومات رسمية حول وضعه القانوني أو الإنساني.

النيل الأزرق ويقيم بمنطقة الهجرة شرق بمدينة الدمازين، تعرض للاعتقال بتاريخ 13 مايو 2026 من داخل مقر عمله بالإذاعة. ووفقاً للمعلومات المتاحة، لم تتمكن أسرته منذ ذلك التاريخ من معرفة مكان احتجازه أو التواصل معه، كما لم تتلقَّ أي إخطار رسمي من السلطات بشأن أسباب اعتقاله أو الجهة التي تحتجزه، مما يثير مخاوف بشأن تعرضه للاختفاء القسري. ويُعرف حسن حامد حمد بتقديمه مواد وبرامج إذاعية محلية تهتم بقضايا مجتمع النيل الأزرق وتتناول الشأن الاجتماعي والثقافي في الإقليم. وتطالب أسرته ومهتمون بحقوق الإنسان السلطات المختصة في إقليم النيل الأزرق بالكشف الفوري عن مكان وجوده، وتمكينه من التواصل مع أسرته ومحاميه، وضمان سلامته الجسدية والنفسية، أو إطلاق سراحه فوراً.

نيالا

30 مايو 2026

قوات الدعم السريع | استمرار احتجاز أربع ناشطات لليوم الـ86 دون تهم

تواصل قوات الدعم السريع في مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور احتجاز أربع ناشطات حقوقيات هن: آمنة إسحق، سلمى آدم عبدالرحمن، هبة موسى إسماعيل، ورنا يعقوب محمد، لليوم الـ86 على التوالي داخل سجن نيالا، دون توجيه أي تهم رسمية حتى تاريخ التحديث في 30 مايو 2026. وتعود خلفية الاعتقال إلى 5 مارس 2026 عندما داهمت استخبارات الدعم السريع منازلهن عقب مشاركتهن في ورشة تدريبية حول حقوق المرأة دون أوامر قبض قانونية. وتشير التقارير إلى استمرار احتجازهن بمعزل عن العالم الخارجي، ومنع الزيارات والتواصل مع الأسر والمحامين، في ظل ظروف وُصفت بالقاسية ومخاوف متزايدة بشأن سلامتهن وضمانات المحاكمة العادلة.

نيالا

جنوب دارفور

الصحفي معمر إبراهيم اعتقال 26 أكتوبر 2025 | 217 يوماً رهن الاحتجاز | قوات الدعم السريع | احتجاز تعسفي وحرمان من الحقوق الأساسية

حتى تاريخ 30 مايو 2026 يكون الصحفي السوداني معمر إبراهيم قد أمضى 217 يوماً رهن الاحتجاز التعسفي لدى قوات الدعم السريع، وذلك عقب اعتقاله بتاريخ 26 أكتوبر 2025 أثناء محاولته مغادرة مدينة الفاشر بعد سيطرة قوات الدعم السريع عليها. وقد جرى نقله لاحقاً إلى سجن دقريس في مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور، حيث لا يزال محتجزاً حتى الآن في ظروف تفتقر لأبسط المعايير القانونية والإنسانية. ووفق المعلومات المتاحة، فإن الصحفي محتجز دون توجيه أي تهمة رسمية أو سند قانوني، كما يُحرم بشكل كامل من حقه في التواصل مع أسرته أو محاميه، في ما يُعد انتهاكاً واضحاً لضمانات المحاكمة العادلة وحقوق المحتجزين. وقد تزايدت المخاوف بشأن وضعه الصحي، خاصة بعد بيان صادر عن نقابة الصحفيين السودانيين بتاريخ 15 مايو 2026 أكد أنه يعاني من تدهور صحي خطير داخل المعتقل نتيجة حرمانه من أي رعاية طبية أو فحوصات، ما يشكل تهديداً مباشراً لحياته. وفي السياق نفسه، حمّلت نقابة الصحفيين السودانيين قوات الدعم السريع المسؤولية الكاملة عن سلامته، مطالبةً بالإفراج الفوري وغير المشروط عنه، فيما أعربت لجنة حماية الصحفيين (CPJ) عن قلق بالغ إزاء استمرار احتجازه دون معلومات مستقلة يمكن التحقق منها حول ظروفه. وتعكس قضية معمر إبراهيم استمرار نمط الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري الجزئي بحق الصحفيين والمدافعين الحقوقيين في مناطق النزاع، في ظل غياب أي إجراءات قضائية واضحة، واستمرار حرمانه من الحقوق الأساسية المكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني.

الخرطوم

30 مايو 2026

المتطوع الإنساني الطبيب حامد النعيم الخلية الأمنية المشتركة والسلطات القضائية

اعتُقل المتطوع الإنساني والطبيب حامد النعيم، أحد أعضاء غرفة طوارئ الجريف شرق، في 31 مارس 2026

دون أمر قبض من قبل الخلية الأمنية المشتركة، قبل الإفراج عنه بالضمان في 22 أبريل 2026. غير أن الإجراءات القضائية استمرت ضده بتهمة لا وجود لها بالقانون تحت اسم «التعاون مع قوات الدعم السريع» وهو ادعاء غير صحيح حسب غرف الطوارئ. عُقدت أولى جلسات المحاكمة في 26 أبريل 2026 أمام المحكمة الجنائية بالجريف شرق، ثم أُجلت إلى 7 مايو 2026 بسبب غياب الشاكي والشهود، ولم تُسجل تطورات جوهرية لاحقة حتى 30 مايو 2026، فيما لا تزال القضية مفتوحة وسط مخاوف من استهداف العاملين في المجال الإنساني والطبي خلال النزاع.

مصر/الدوحة

16 مايو 2026

السلطات المصرية | احتجاز وترحيل

الصحفية درة قمبو

كشفت نقابة الصحفيين السودانيين أن السلطات المصرية احتجزت الصحفية السودانية درة قمبو داخل مطار القاهرة لمدة تقارب 16 ساعة، رغم حصولها على موافقة أمنية مسبقة لدخول البلاد، قبل أن يتم ترحيلها إلى الدوحة تحت حراسة أمنية. ووفق البيان، فقد جرى تجريدها من الهاتف المحمول وجواز السفر ومنعها من استكمال إجراءات الدخول، ثم إبلاغها بإدراج اسمها ضمن قوائم الممنوعين من الدخول وترحيلها دون إتاحة الطعن. وأفادت إفادة منسوبة إليها بأنها تعرضت لـ"إذلال ممنهج"، مع منع الطعام والماء والدواء، فيما اعتبرت النقابة أن الحادثة تثير مخاوف بشأن سلامة الصحفيين السودانيين في الخارج وحرية حركتهم.

بورتسودان

18 مايو 2026

محكمة جرائم المعلوماتية | السلطات القضائية | سجن

الصحفية رشان أوشي وغرامة مالية

قضت محكمة جرائم المعلوماتية في بورتسودان بسجن الصحفية رشان أوشي لمدة عام وتغريمها 10 ملايين جنيه سوداني بموجب المادتين 25 و26، في البلاغ رقم (1296 لسنة 2025) المقدم من عبدالمنطلب محمد أحمد. وتم تنفيذ الحكم في اليوم ذاته مع إمكانية استبدال الغرامة بسجن إضافي لمدة ستة أشهر في حال عدم الدفع. ووفق مصادر محلية، تم اعتقالها وترحيلها إلى سجن النساء ببورتسودان، مع بدء إجراءات استئناف من فريق محامين، بينما تعود القضية إلى مقال صحفي اتهم ضابط شرطة بالفساد دون تقديم أدلة كافية وفق المحكمة. وقد أثارت القضية تضامنًا واسعًا من الصحفيين الذين اعتبروها استهدافًا لحرية النشر.

تكريمات وإنجازات عالمية المدافعين الحقوقيين السودانيين

(مايو 2026)

الولايات المتحدة – دولي

رشا إبراهيم وآية الباز

جوائز تيلي العالمية للإعلام (Telly Awards 2026)

في 23 مايو 2026، فازت الصحفيتان السودانيتان رشا إبراهيم وآية الباز بجائزتين برونزيتين ضمن الدورة السابعة والأربعين من جوائز تيلي العالمية (Telly Awards) لعام 2026، في إنجاز يعزز الحضور المتنامي للإعلام السوداني على الساحة الدولية. وجاء الفوز عن عملين تلفزيونيين تناولاً قضايا إنسانية ووطنية مرتبطة بالسودان، ضمن منافسة دولية ضخمة شارك فيها نحو 14 ألف عمل إعلامي وإبداعي من 55 دولة، بمشاركة مؤسسات إعلامية وإنتاجية كبرى من مختلف أنحاء العالم. وتُعد جوائز تيلي من أبرز الجوائز العالمية في مجالات الإنتاج التلفزيوني والفيديو والإعلام الرقمي، وتُمنح سنوياً منذ عام 1979. وحصلت الصحفية آية الباز على الجائزة البرونزية عن تقريرها «إحياء جامعة الخرطوم في السودان» الذي وثّق آثار الحرب على مؤسسات التعليم العالي وجهود إعادة إحياء العملية الأكاديمية في الجامعة، مسلطاً الضوء على صمود الطلاب والأكاديميين في مواجهة تداعيات النزاع. كما نالت الصحفية رشا إبراهيم الجائزة البرونزية عن تقريرها «دارفور المنسية: عدالة مجزأة وجرائم واسعة النطاق»، الذي تناول أوضاع المدنيين في إقليم دارفور، مع تركيز على قضايا العدالة والمساءلة والانتهاكات المستمرة. ويعكس هذا الإنجاز قدرة الصحفيات السودانيات على إنتاج أعمال إعلامية ذات مستوى عالمي رغم ظروف الحرب والتحديات الأمنية والإنسانية، كما يؤكد الحضور المتزايد للصحافة السودانية في المنصات الدولية، خصوصاً في مجالات الصحافة الإنسانية والتوثيق الميداني والسرد البصري.

روما

البروفيسورة بلقيس بدري

جائزة Minerva Anna Maria Mammoliti لحقوق الإنسان

في 13 مايو 2026، نالت البروفيسورة السودانية بلقيس بدري جائزة Minerva Anna Maria Mammoliti لحقوق

الإنسان في العاصمة الإيطالية روما، وذلك خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجائزة، تقديراً لإسهاماتها في حقوق النساء والتعليم والسلام. ويأتي هذا التكريم في سياق مسيرة أكاديمية وحقوقية ممتدة، حيث تمتلك البروفيسورة بلقيس سجلاً سابقاً من الجوائز والتكريمات الدولية، من بينها إدراجها ضمن أكثر 100 امرأة تأثيراً في العالم حسب BBC عام 2021. ويعكس هذا التتويج اعترافاً دولياً بدورها في قضايا الجندر والتنمية وتمكين النساء، خصوصاً في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

المعهد الدولي IDEA

تكريم الراحل حامد خلف الله

في 4 مايو 2026، كرّم المعهد الدولي IDEA ذكرى الباحث والناشط السوداني الراحل حامد خلف الله، تقديراً لدوره في دعم الديمقراطية وتعزيز مبادرات المجتمع المدني في السودان. وجاء هذا التكريم اعترافا بمساهماته في إعداد ودعم مبادرات مدنية سودانية خلال الفترة التي سبقت مؤتمر برلين حول السودان، حيث لعب دوراً في تعزيز مفاهيم الانتقال الديمقراطي وبناء المجتمع المدني.

الأمم المتحدة

ترشيح Emergency Response Rooms السودانية لجائزة نوبل للسلام 2026

التاريخ: مايو 2026

أدرج معهد أبحاث السلام في أوسلو (PRIO) غرف الطوارئ السودانية (Emergency Response Rooms) ضمن قائمته المرشحة لجائزة نوبل للسلام لعام 2026، وذلك للسنة الثانية على التوالي. وقد نُقل عن البروفيسور ميشال أونديركو ترشيحه «مطبخ الخرطوم للإغاثة» (Khartoum Aid Kitchen) للجائزة، تقديرًا للجهود الاستثنائية التي يبذلها المتطوعون في تقديم المساعدات الإنسانية رغم ظروف الحرب. كما أشارت تقارير إلى أن غرف الطوارئ تعد من بين الأسماء المطروحة بقوة للجائزة هذا العام.

نيروبي

جائزة المبادرة السودانية لحقوق الإنسان لحرية الصحافة

التاريخ: 3 مايو 2026

أعلنت المبادرة السودانية لحقوق الإنسان (SHRI)، في دورتها الأولى، فوز الصحفي السوداني محمد الفاتح يوسف همّة (المعروف إعلاميًا بـ «نيالا») بجائزة حرية الصحافة لعام 2026. جاء الاختيار تقديرًا لشجاعته في العمل الصحفي والتزامه المستمر بنقل صوت الضحايا والمدنيين في مناطق النزاع، خاصة في دارفور. وعلّق نيالا قائلاً: «هذه الجائزة ليست تكريمًا شخصيًا فحسب، بل هي اعتراف بجهود كل الصحفيين السودانيين الذين يعملون في ظروف صعبة لإيصال الحقيقة والدفاع عن حق الناس في المعرفة».

فرنسا – باريس | نقابة الصحفيين السودانيين | جائزة Guillermo Cano لحرية الصحافة (اليونسكو)

في 30 أبريل 2026، منحت منظمة اليونسكو جائزة Guillermo Cano لحرية الصحافة إلى نقابة الصحفيين السودانيين، وتم تسليم الجائزة رسمياً في 4 مايو 2026 بمقر المنظمة في باريس. وجاء هذا التكريم تقديراً لدور النقابة في توثيق الانتهاكات ضد الصحفيين في السودان، حيث وثّقت ما لا يقل عن 32 حالة وفاة و556 انتهاكاً ضد الإعلاميين منذ اندلاع الحرب عام 2023، إضافة إلى استمرارها في الدفاع عن حرية الصحافة في واحدة من أخطر بيئات العمل الإعلامي في العالم. وأكدت اليونسكو أن النقابة تمثل نموذجاً لصمود المؤسسات المهنية في ظل الحرب، فيما اعتُبر هذا التتويج اعترافاً دولياً بدور الصحافة السودانية في نقل الحقيقة رغم الانهيار الأمني والإعلامي.

نوراً لا يطفأ في سماء العدالة والكرامة الإنسانية

وثيق مسيرة حياة وإرث الأستاذة المحامية والمدافعة الحقوقية الأيقونة

نجلاء أحمد الماحي

التي انتقلت إلى الرفيق الأعلى (22 فبراير 1969 – 3 نوفمبر 2025) تاركةً نوراً لا يطفأ في سماء العدالة والكرامة الإنسانية

نجلاء الماحي: الضوء الذي لا يخبو.. حياة من أجل الحق والجمال

«سمعت قصصاً عن أشخاص اختفوا أو تعرضوا للتعذيب. بعضهم نجا محملاً بآلامه الجسدية والنفسية، بينما رحل آخرون. عندما رأيت آثار الحرب على وجوه أبناء شعبي، شعرت أنه من واجبي تجاههم وتجاه مهنتي كمحامية أن أقف ضد انتهاكات حقوق الإنسان والتمييز والظلم وعدم المساواة – كي أحقق لشعبي مستقبلاً أفضل وحياة كريمة.»

نجلاء أحمد الماحي، من مقابلة مع برنامج المدافعين عن حقوق الإنسان، جامعة كولومبيا، 2010

لمحة أولى: أيقونة السودان في قلب العالم

رحلت نجلاء الماحي عن دنيانا في 3 نوفمبر 2025 بلندن، بعد معركة نبيلة مع المرض لم يثنها لحظة عن رسالتها. لكنها تركت خلفها إرثاً من النضال القانوني والإنساني لا يمحى. هي المحامية البريطانية-السودانية التي جعلت من جسدها جسراً بين معاناة الضحايا ونصوص القانون، فحوّلت الألم إلى حجج، والدموع إلى أدلة، والخوف إلى عدالة ناطقة. حملت على كتفيها هموم الناجيات من التعذيب والعنف الجنسي في السودان وجنوب السودان، وطافت أرجاء العالم لتقول للظالم: «ها نحن.. ولن ترتاح».

في هذا البروفايل، الذي يتبناه التحالف السوداني للمدافعين عن حقوق الإنسان، ننحني إجلالاً لسيدة كانت، بكل ما تعنيه الكلمة، أم الضعفاء، وصوت الصامتين، وقبس العدالة في زمن الانكسار.

الجذور: من تراب الجزيرة إلى وهج القضية

وُلدت نجلاء أحمد الماحي في 22 فبراير 1969 بمدينة مصطفى القرشي (منطقة الحلاوين) بولاية الجزيرة، وسط السودان. ترعرعت في بيئة عرفت ويلات القهر والكبت، حيث رأت بعين الطفلة الخائفين يسكتون، والأحلام تُدفن تحت رماد الخوف. لكن بدلاً من أن ينكسر

قلبها، تحول إلى نار مقدسة. عاهدت نفسها منذ الصغر: لن تكون مجرد شاهدة على الظلم، بل محامية تنقذ ما يمكن إنقاذه، وتوثق ما لا يمكن نسيانه.

عرفناها قويةً كالصخر حين يتطلب الحق صرامة، رقيقةً كنسيم الفجر حين تنادي الإنسانية. لكنها، في كل الحالات، ثابتة كالجبل، لا تعرف المساومة على المبدأ، ولا تخشى في الحق لومة لائم. كانت ترى القانون سلاحاً، والكلمة أمانة، والضحية قصة تستحق أن تروى حتى النهاية.

التكوين: حين تلتقي النظرية بالنضال

امتلكت الراحلة حصناً أكاديمياً متيناً جعل منها مرجعية قانونية نادرة:

- ليسانس الحقوق (LLB) – جامعة بيروت العربية، الإسكندرية، مصر.

- الماجستير في القانون – جامعة بيروت العربية، الإسكندرية.

- برنامج المدافعين عن حقوق الإنسان – جامعة كولومبيا، نيويورك (2010)، وهو من أرقى البرامج القيادية للمدافعين حول العالم.

إلى جانب ذلك، طوّرت مهارات استثنائية في التوثيق القانوني للتعذيب والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وإصلاح التشريعات، والمناصرة الاستراتيجية أمام الآليات الإقليمية والدولية. لم تكن نجلاء مجرد دارسة للقانون؛ كانت فلسفة حية تتداخل فيها المعرفة بالواقع، والعلم بالألم.

مسيرة مهنية: تاريخ مكتوب بمداد التضحية

تنقلت نجلاء بين أروقة العدالة الدولية والمحلية، تاركة بصمة لا تُمحى في كل موقع:

منظمة REDRESS – لندن (رد الاعتبار للضحايا)

شغلت منصب مسؤولة مشروع السودان، ثم تنسيق برنامجي إصلاح القانون الجنائي وحظر التعذيب. قادت ملفات معقدة أسفرت عن أحكام قانونية رمزية لصالح ناجيات من العنف الجنسي، وكشفت لأول مرة استخدام جهات حكومية سودانية لهذه الجريمة كسلاح قمع.

المجموعة السودانية للحقوق

تولت منصب المدير التنفيذي بالإنابة، وقادت الدفة الحقوقية في واحدة من أصعب مراحل السودان الانتقالية.

المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام – أكرا

عملت كـ مسؤولة ومستشارة لحقوق الإنسان، متخصصة في التحقيق الميداني في جرائم التعذيب والعنف الجنسي داخل السودان.

منظمة «حقوق من أجل السلام» (Rights for Peace)

كمستشارة قانونية، واصلت دفع آليات المساءلة لمنع الجرائم المبنية على التمييز وتحقيق الإنصاف للضحايا.

هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)

قدمت كخبيرة أبحاث مركزة حول المدافعات السودانيات عن حقوق الإنسان، مسلطة الضوء على دور المرأة في خطوط النضال الأمامية.

التحالف السوداني للمدافعين عن حقوق الإنسان (سودان ديفندرز)

كانت أحد المؤسسات لهذا الكيان الجامع، الذي يتبنى الآن بروفايلها تخليداً لعطائها.

مركز الخاتم عدلان للاستنارة – السودان

عملت كمحامية ومستشارة قانونية في قضايا الحريات العامة وحقوق الفئات الأضعف، إلى جانب شراكات مع

منظمات مجتمع مدني سودانية وعربية متعددة.

الإرث الاستثنائي: حين تصبح القضية هوية

ما جعل نجلاء الماحي استثناءً بين الاستثنائيات هو مزيج نادر من النبوغ القانوني والذكاء العاطفي:

- الموسوعية بتواضع: كانت تمتلك قدرة فريدة على استحضار أدق التفاصيل القانونية، لكنها كانت تقدمها كهدية للجميع، لا كسلطة للخواص.

- نهج الناجي في القلب: لم تكن تتعامل مع الضحايا كملفات، بل كبشر يعانون. زرعت الثقة في نفوس من عملوا معها، فكانوا يخافون ثم يأمنون، ويصرخون ثم ينتصرون.

- العطاء اللامتناهي: قضت سنواتها الأخيرة في لندن وهي تدرب وتوجه جيلاً جديداً من المحامين والناشطين السودانيين، مؤمنةً أن الاستثمار في الشباب هو الضمان الوحيد لاستمرار النضال.

- شجاعة الايقونة: لم يوقفها المرض، ولم يكسّرها اليأس. ظلت تعمل حتى وهي على فراش المستشفى، تراجع مذكرات قانونية، وتتصل بناجين، وتزرع أملاً حيث لا أمل.

الوداع الأخير: رحيل الجسد وبقاء الروح

بعد صمود أسطوري أمام مرض عضال، أسلمت نجلاء الروح إلى بارئها في صباح 3 نوفمبر 2025 في لندن، بحضن أسرتها ورفيق دربها وزوجها الأستاذ أحمد الزبير (المدافع الحقوقي). كان وداعها خسارة فادحة للحركة النسوية السودانية، ولكل منظمة حقوقية عملت معها. لكن الحقيقة التي لا تقبل الجدل: نجلاء لم ترحل. إنها حاضرة في كل قضية ربحت، وكل ناجٍ وقفت إلى جانبه، وكل شاب تعلم منها أن القانون يمكن أن يكون أداة حب وليست أداة قمع.

كلمة التحالف السوداني للمدافعين عن حقوق الإنسان

«نحن، في التحالف السوداني للمدافعين عن حقوق الإنسان سودان ديفندرز ، بكل فخر وإجلال، وبقلوب تعتصر ألماً على فراق قامة لا تعوض، نتعهد بمواصلة الدرب التي أرسته نجلاء الماحي: درب الحقيقة، الكرامة، العدالة والتضامن والاستقلالية . لن ننساكِ يا أم المدافعات والمدافعين. وستبقى سيرتكِ منهاجاً لكل من يؤمن بأن الكلمة أقوى من الرصاصة، وأن القانون أسمى من السيف، وأن الإنسان مهما تردى يبقى قابلاً للكرامة.»

الذكرى في قلوبنا، ونضالها مستمر في وجدان كل مدافع عن حقوق الإنسان في السودان والعالم.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

صدور البروفايل: 30 مايو 2026

التحالف السوداني للمدافعين عن حقوق الإنسان (سودان ديفندرز)

أبرز أنشطته التحالف السوداني للمدافعين/ت

عن حقـــوق الإنســـان

خلال مايو 2026

سودان ديفندرز ينظم ندوة إسفيرية حول مخرجات اللجنة الأفريقية وإعلان بانجول بشأن السودان

كمبالا | 30 مايو 2026

نظّم التحالف السوداني للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان (سودان ديفندرز)، مساء السبت 30 مايو 2026، ندوة إسفيرية عبر منصة «زووم» بعنوان:»ما بعد إعلان بانجول: الفرص والتحديات» وجاءت الندوة في إطار جهود التحالف الرامية إلى تعزيز الوعي بمخرجات الدورة العادية السابعة والثمانين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومناقشة مضامين إعلان بانجول المشترك بشأن السودان الصادر عن بعثة تقصي الحقائق التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وبعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان.

وشارك في الندوة عدد من الخبراء والفاعلين في مجال حقوق الإنسان، حيث تحدث كل من:

- أحمد مفرح – المدير التنفيذي للجنة العدالة.
- محمد برة – مدير البرامج بمنظمة عوافي.
- نورا محمد – التحالف السوداني للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان (سودان ديفندرز).

فيما أدارت الجلسة الإعلامية والناشطة الحقوقية إيناس لطيف.

وناقش المتحدثون أبرز ما جاء في إعلان بانجول، بما في ذلك الدعوات إلى حماية المدنيين، ووقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتعزيز المساءلة والعدالة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني. كما تناولت الندوة الفرص التي يتيحها الإعلان لدعم جهود المناصرة والعدالة في السودان، والتحديات المرتبطة بتنفيذ توصياته في ظل استمرار النزاع المسلح وتدهور الأوضاع الإنسانية والحقوقية. وأكد المشاركون أهمية استمرار التنسيق بين منظمات المجتمع المدني السودانية والآليات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان،

والعمل على توثيق الانتهاكات ودعم الضحايا والناجين، وتعزيز الجهود الرامية إلى بناء سلام عادل ومستدام قائم على العدالة والمساءلة والحكم المدني الديمقراطي. وتأتي هذه الندوة ضمن سلسلة الأنشطة والفعاليات التي ينظمها التحالف السوداني للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان بهدف تعزيز الحوار الحقوقي، وتطوير أدوات المناصرة والحماية، وإبراز قضايا حقوق الإنسان في السودان على المستويين الإقليمي والدولي.

اقام التحالف السوداني للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان (سودان ديفندرز) جلسة نقاشية حول إدماج أجندة حقوق الإنسان في عمليات التفاوض والسلام: الفرص والتحديات

التاريخ: 25 مايو 2026 | كمبالا – أوغندا

اعقد التحالف السوداني للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان (سودان ديفندرز) بالعاصمة الأوغندية كمبالا جلسة نقاشية موسعة حول ورقة بحثية بعنوان «إدماج أجندة حقوق الإنسان في عمليات التفاوض والسلام: الفرص والتحديات»، وذلك بمشاركة عدد من الأكاديميين والباحثين والمدافعين عن حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني السوداني.

استعرض الباحث شمس الدين ضو البيت أبرز التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في التأثير على عمليات السلام، مشيراً إلى أن بناء نظام ديمقراطي يمثل شرطاً أساسياً لتمكين هذه المنظمات من أداء أدوارها في التثقيف المجتمعي وتعزيز قيم حقوق الإنسان والمواطنة والمساواة، خاصة في ظل استمرار هيمنة أنماط ثقافية واجتماعية تقليدية لا تدعم تلك القيم. كما أشار إلى استمرار ضعف مشاركة النساء والشباب في المؤسسات السياسية والرسمية وعمليات السلام، رغم الدور المحوري الذي لعبوه خلال ثورة ديسمبر وفي دعم المجتمعات المتأثرة بالحرب.

وأوضح ضو البيت أن هناك إشكالات بنيوية داخل بعض منظمات حقوق الإنسان تتمثل في الفصل بين أجندتي السلام وحقوق الإنسان، وضعف الارتباط بالمجتمعات القاعدية، إلى جانب محدودية تحليل جذور النزاع والإقصاء البنيوي. ودعا إلى تعزيز دور منظمات حقوق الإنسان في عمليات السلام، ومعالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات، وتوسيع حضورها داخل المجتمعات المحلية والمهمشة، وتبني مفهوم «توطين الحقوق» بدلاً من الاقتصار على تعزيزها نظرياً، فضلاً عن تطوير شراكات فعالة مع منظمات السلام القاعدية والشبكات الشبابية والنسوية. كما شدد على أهمية تطوير نظم الإنذار المبكر لرصد التوترات الاجتماعية والسياسية والتصدي لخطابات الكراهية والعنصرية ودعم التحول الديمقراطي.

من جانبه، رأى أستاذ الفلسفة د. هشام عمر النور أن منظمات المجتمع المدني كثيراً ما تعتمد على نماذج وأفكار مستوردة دون إخضاعها للنقد أو مواءمتها مع الواقع السوداني، مؤكداً أن السودان يواجه أزمة عميقة ومتعددة الأبعاد تتطلب إنتاج معرفة محلية قادرة على تحليل القضايا السياسية والاجتماعية وتقديم حلول تنبع من السياق الوطني.

بدورها، حذرت الباحثة في قضايا السلام د. هنادي الملك من المخاطر التي تهدد وحدة السودان في ظل استمرار النزاع، مؤكدة ضرورة إجراء تحليلات معمقة لبيئة الصراع وتحديد الفاعلين الرئيسيين فيه، والعمل على بلورة أجندة واضحة لمنظمات حقوق الإنسان وإدماجها بصورة فاعلة في عمليات التفاوض والسلام.

كما دعا المدافع عن حقوق الإنسان المحامي محجوب داوود إلى بناء مشروع مشترك بين منظمات المجتمع المدني قبل الانخراط في أي عملية تفاوضية، والعمل على التواصل مع مختلف الأطراف الفاعلة في النزاع بما يسهم في الوصول إلى سلام مستدام وشامل.

وأكد خلف الله العفيف، من مركز الخاتم عدلان للاستنارة، أهمية إدراج العدالة الانتقالية ضمن مسارات التفاوض والسلام، والاستفادة من الخبرات الدولية والوطنية في مجال المساءلة والعدالة، إلى جانب تطوير نظم الإنذار المبكر باعتبارها أداة مهمة للوقاية من النزاعات والحد من تصاعدها.

من جهتها، شددت الناشطة النسوية ويني عمر على ضرورة قراءة التحولات الدولية وانعكاساتها على أوضاع حقوق الإنسان في السودان، وانتقدت ضعف اهتمام المجتمع الدولي بقضايا العدالة ووقف الانتهاكات. كما دعت منظمات المجتمع المدني إلى توجيه خطابها بصورة أكبر نحو المجتمعات المحلية داخل السودان، وإحياء قيم التضامن الاجتماعي والعمل على تفكيك ثقافة العنف السائدة.

وخلصت الجلسة إلى مجموعة من التوصيات الرئيسية، شملت ضمان تمثيل فعّال للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان داخل عمليات التفاوض والسلام، وربط هذا التمثيل بصلاحيات حقيقية في دوائر صنع القرار، وتعزيز استقلالية منظمات حقوق الإنسان وحوكمتها المؤسسية، وتطوير القدرات التفاوضية والسياسية للمدافعين والمدافعات، وإعادة تصميم العمليات السلمية بما يضمن إشراك الفاعلين المدنيين منذ مراحلها الأولى، وإدماج العدالة الانتقالية في جميع مسارات السلام، واعتماد معايير شاملة تراعي النوع الاجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة والمناطق المهمشة.

وفي ختام الجلسة، أكد رئيس مجلس أمناء التحالف شوقي يعقوب التزام التحالف بالعمل مع شركائه على إدماج مخرجات الورقة البحثية وتوصيات المشاركين ضمن سياسات وبرامج عمله المستقبلية، بما يسهم في تعزيز حضور قضايا حقوق الإنسان والعدالة والمشاركة المدنية في أي عمليات تفاوض أو سلام قادمة في السودان.

مايو 2026

شارك التحالف السوداني للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في أعمال الدورة (87) للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المنعقدة بمدينة بانجول – غامبيا، في ظل استمرار الحرب بالسودان وما خلفته من انتهاكات جسيمة وأزمة إنسانية متفاقمة.

هدفت المشاركة إلى نقل أصوات الضحايا والناجين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتسليط الضوء على الانتهاكات المستمرة بحق المدنيين، بما في ذلك القتل خارج القانون والعنف الجنسي والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي.

كما تابع التحالف جلسات بعثتي تقصي الحقائق الأفريقية والأممية بشأن السودان، ورحب بإعلان بانجول المشترك، معتبراً إياه خطوة مهمة نحو تعزيز المساءلة وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية ودعم الناجين وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

وجدد التحالف دعوته للمجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتكثيف الجهود لوقف الانتهاكات، ودعم الاستجابة الإنسانية، وضمان العدالة والمساءلة، مؤكداً أن تحقيق السلام المستدام في السودان يتطلب حماية المدنيين وإنهاء الإفلات من العقاب وإشراك المجتمع المدني والنساء والشباب في جهود السلام.

التحالف السوداني للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان

بانجول – غامبيا

مايو 2026

رصد القرارات

والمواقف الدولية المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في السودان

أوغندا والكونغو الديمقراطية – تفشي فيروس إيبولا | منظمة الصحة العالمية تعلن حالة طوارئ صحية عالمية

التاريخ: 17 مايو 2026

أعلنت منظمة الصحة العالمية، في 17 مايو 2026، أن تفشي فيروس إيبولا في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا يشكل «حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقاً دولياً»، وذلك بعد يوم واحد فقط من إعلان السلطات الصحية الأفريقية عن ظهور بؤرة تفشٍ جديدة في إقليم إيتوري شمال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقاً للمنظمة، تم تأكيد إصابات بالفيروس في العاصمتين كينشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية وكمبالا في أوغندا، مما أثار مخاوف متزايدة بشأن انتقال المرض إلى مناطق مكتظة بالسكان وتوسع نطاق انتشاره عبر الحدود. وفي إقليم إيتوري، حيث تم اكتشاف التفشي لأول مرة، جرى تسجيل 246 حالة اشتباه و80 حالة وفاة يُعتقد أنها مرتبطة بالفيروس، بينما أكدت الفحوصات المخبرية إصابة ثماني حالات فقط حتى ذلك الوقت. وأوضحت منظمة الصحة العالمية أن حجم التفشي قد يكون أكبر بكثير من الأرقام المعلنة، مشيرة إلى أن نتائج التحاليل أظهرت إيجابية ثماني عينات من أصل ثلاث عشرة عينة جُمعت من مناطق مختلفة. وأضافت المنظمة أن هناك «حالة كبيرة من عدم اليقين بشأن العدد الحقيقي للمصابين والنطاق الجغرافي لانتشار المرض»، الأمر الذي دفعها إلى رفع مستوى التأهب الدولي. كما حذرت المنظمة من أن سرعة انتشار الحالات خلال الأيام الأولى من ظهور المرض، ووصوله إلى عاصمتين في دولتين مختلفتين، يمثلان مؤشراً خطيراً يستدعي استجابة صحية عاجلة ومنسقة على المستويين الإقليمي والدولي. وأشارت التقارير الأولية إلى عدم وجود لقاح معتمد للسلالة الجديدة المرتبطة بهذا التفشي، مما يزيد من التحديات التي تواجه جهود الاحتواء والاستجابة الطبية.

المصدر: منظمة الصحة العالمية (WHO)، 17 مايو 2026
صحيفة نيويورك تايمز، 17 مايو 2026.

بانجول – بعثتا تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تتبنيان «إعلان بانجول» بشأن السودان

التاريخ: 12 مايو 2026

اعتمدت بعثة تقصي الحقائق المشتركة التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وبعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان «إعلان بانجول» خلال أعمال الدورة السابعة والثمانين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المنعقدة في العاصمة الغامبية بانجول. وأكد الإعلان أن الحرب الدائرة في السودان منذ أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع أفضت إلى واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية والحقوقية في العالم، وسط تصاعد أنماط القتل والاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتطهير العرقي والهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية. وأشار الإعلان إلى أن البعثتين خلصتا إلى مسؤولية القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وحلفائهما عن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مع تأكيد أن الانتهاكات المنسوبة لقوات الدعم السريع اتسمت بأنها واسعة النطاق ومنهجية بصورة خاصة. كما دعا الإعلان إلى وقف فوري للهجمات على المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وإنهاء ممارسات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ودعم جهود المحكمة الجنائية الدولية، وإنشاء آلية مساءلة يمكن أن تكون بقيادة أفريقية للتحقيق في الجرائم والانتهاكات الجسيمة المرتكبة في السودان. كذلك شدد على أن أي حل مستدام للأزمة السودانية يتطلب مساراً سياسياً شاملاً يقوده المدنيون ويستند إلى العدالة والمساءلة والحكم الديمقراطي.

جنيف – المفوض السامي لحقوق الإنسان يحذر من تحول الطائرات المسيّرة إلى السبب الرئيسي لوفاة المدنيين في السودان

التاريخ: 11 مايو 2026

حذر المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة فولكر تورك من التصاعد الخطير لاستخدام الطائرات المسيّرة المسلحة في السودان، مؤكداً أنها أصبحت السبب الرئيسي لوفاة المدنيين خلال عام 2026. وأوضح مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن الضربات بالطائرات المسيّرة تسببت في مقتل ما لا يقل عن 880 مدنياً بين يناير وأبريل 2026، وهو ما يمثل أكثر من 80% من إجمالي الوفيات المدنية المرتبطة بالنزاع خلال تلك الفترة. وأشار تورك إلى أن أطراف النزاع كثفت استخدام الطائرات المسيّرة في استهداف مناطق مأهولة بالسكان وأعيان مدنية وبنية تحتية أساسية، خاصة في إقليمي كردفان ودارفور، محذراً من أن انتشار هذه التكنولوجيا يهدد بدفع النزاع إلى مرحلة أكثر دموية واتساعاً. كما دعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير صارمة لمنع نقل الأسلحة والطائرات المسيّرة المتطورة إلى أطراف الحرب، مؤكداً أن استمرار تدفق هذه المعدات العسكرية سيؤدي إلى مزيد من الخسائر في صفوف المدنيين وتعطيل وصول المساعدات الإنسانية وتفاقم مخاطر المجاعة والنزوح.

تحالف منع الفظائع والعدالة يعرب عن قلقه من الانتهاكات والعنف ضد المدنيين في السودان

التاريخ: 6-7 مايو 2026

أعربت الدول الأعضاء في تحالف «منع الفظائع وتحقيق العدالة»، الذي يضم كندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وهولندا والنرويج والمملكة المتحدة، عن قلقها البالغ إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في السودان وتصاعد العمليات العسكرية في إقليمي كردفان ودارفور. وأكد التحالف تلقيه تقارير موثوقة عن أعمال عنف جنسي مرتبطة بالنزاع استهدفت النساء والفتيات، إضافة إلى سقوط قتلى وجرحى من المدنيين جراء هجمات وضربات استهدفت مناطق مأهولة بالسكان في مدينة الدلنج ومناطق أخرى بولاية جنوب كردفان. ودعا التحالف جميع أطراف النزاع إلى الوقف الفوري للعنف واحترام القانون الدولي الإنساني وضمان حماية المدنيين ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة.

بانجول – منظمات مجتمع مدني سودانية تثير ملف الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري أمام اللجنة الأفريقية

التاريخ: 26 مايو 2026

نظمت لجنة العدالة، على هامش الدورة السابعة والثمانين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في بانجول، اجتماعاً بين المقررة الخاصة المعنية بالسجون وظروف الاحتجاز والشرطة في أفريقيا ماريا تيريزا مانويل وعدد من منظمات المجتمع المدني السودانية. وخلال الاجتماع، عرضت المنظمات الحقوقية السودانية مخاوف متزايدة بشأن أوضاع المحتجزين في السودان، بما في ذلك حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة داخل أماكن الاحتجاز.

لندن – هيومن رايتس ووتش تنشر معطيات جديدة حول مزاعم دعم خارجي لقوات الدعم السريع

التاريخ: 26 مايو 2026

نشرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريراً قالت فيه إنها حصلت على معلومات وأدلة إضافية تشير إلى مرور متعاقدين عسكريين كولومبيين عبر منشآت عسكرية في أبوظبي قبل انتقالهم إلى السودان. وأشارت المنظمة إلى أن شركة أمنية مقرها الإمارات العربية المتحدة لعبت دوراً في توظيف هؤلاء المتعاقدين منذ عام 2024. واعتبرت المنظمة أن هذه المعطيات تعزز المخاوف المتعلقة باستمرار تدفق الدعم العسكري إلى أطراف النزاع، الأمر الذي يسهم في إطالة أمد الحرب ويزيد من مخاطر ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. كما جددت دعوتها إلى فرض رقابة دولية أكثر صرامة على عمليات نقل الأسلحة والمقاتلين المرتبطين بالنزاع السوداني.

أوائل مايو 2026 – بعثة تقصي الحقائق تؤكد وجود أنماط ممنهجة من الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب

التاريخ: مايو 2026

أفادت معطيات صادرة عن بعثة تقصي الحقائق الدولية بشأن السودان بأن التحقيقات الجارية وثقت أنماطاً متكررة وممنهجة من الانتهاكات ضد المدنيين ارتكبتها أطراف النزاع في مناطق مختلفة من البلاد. وأشارت البعثة إلى أن بعض هذه الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون والعنف الجنسي والتهجير القسري والهجمات على البنية التحتية المدنية. وأكدت البعثة استمرار جهودها في جمع الأدلة والشهادات وحفظها تمهيداً لدعم آليات المساءلة الدولية والإقليمية المتعلقة بالجرائم والانتهاكات المرتكبة خلال النزاع.

إعـلان بانجــول المشتــرك بشأن السودان

المعتمد من قبل بعثة تقصّي الحقائق المشتركة التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان وبعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصّي الحقائق بشأن السودان.

12 مايو 2026

خلال الدورة العادية السابعة والثمانين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (اللجنة)، المنعقدة في الفترة من 24 أبريل إلى 20 مايو 2026 في بانجول، جمهورية غامبيا؛ إن بعثة تقصّي الحقائق المشتركة التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان، وبعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصّي الحقائق بشأن السودان؛ إذ تعملان في إطار خريطة طريق أديس أبابا ووفقاً لولايتيهما، وإذ تذكّران بأن هاتين الولايتين تشملان، في جملة أمور، التحقيق في الحقائق والظروف والأسباب الجذرية لانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في سياق النزاع المسلح في جمهورية السودان، وذلك بهدف الإسهام في تحقيق المساءلة وحماية المدنيين؛ وإذ تؤكدان مجدداً التزامهما المشترك بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في السودان، وفقاً للأطر القانونية الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة؛ وإذ تذكّران كذلك بأن النزاع المسلح الذي اندلع في منتصف أبريل 2023 في السودان بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية قد أفضى إلى واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية وأزمات حقوق الإنسان في العالم، اتسمت بمعاناة واسعة النطاق، ونزوح جماعي، وانعدام حاد للأمن الغذائي، وانهيار الخدمات الأساسية، ومخاطر جسيمة تهدد السلم والاستقرار الإقليميين؛ وإذ

يساورهما بالغ القلق إزاء استمرار تصاعد أعمال العنف في مختلف أنحاء السودان، وإزاء الأنماط المستمرة من القتل، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتطهير العرقي، والاختفاء القسري، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والتجويع، والهجمات العشوائية، والهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية، والنهب، والابتزاز، فضلاً عن التهجير القسري؛ وإذ تذكّران بأن البعثتين قد خلصتا إلى أن قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، إلى جانب حلفائهما، يتحملون المسؤولية عن ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، مع كون الانتهاكات المرتكبة من قبل قوات الدعم السريع واسعة النطاق ومنهجية بصورة خاصة؛وإذ تشعران بالجزع إزاء الوضع الراهن في دارفور، بما في ذلك الفاشر، وكذلك في إقليمي كردفان، حيث يواجه المدنيون أخطاراً متزايدة بارتكاب جرائم الفظائع، وظروف الحصار، والنزوح، وحرمانهم من المساعدات الإنسانية، والعنف القائم على الاستهداف الإثني، الأمر الذي يزيد من معاناة الفئات الضعيفة، بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة؛ وإذ يساورهما مزيد من القلق لأن الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني، والمرافق الطبية، والأسواق، والمدارس، ومخيمات النازحين داخلياً، وأماكن العبادة، والبنية التحتية المدنية الضرورية للبقاء، لا تزال تؤدي إلى تفاقم معاناة السكان المدنيين؛ وإذ تشيدان بشجاعة وصمود الضحايا والناجين، والمجتمع المدني السوداني، والعاملين في المجال الإنساني، والصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان – ولا سيما النساء والشباب، الذين يستحق التزامهم بالسلام وتوثيق الانتهاكات تقديراً خاصاً – والذين يواصلون توثيق الانتهاكات ومساعدة المجتمعات المتضررة رغم المخاطر الشخصية الجسيمة؛ وإذ تشيدان كذلك بأهمية التعاون والتكامل والتنسيق بين آليات المساءلة الإقليمية والدولية دعماً لحماية المدنيين، وتوثيق الانتهاكات، وحفظ الأدلة، وعمليات تحقيق العدالة المستقبلية؛

وإذ تؤكدان أنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام في السودان دون معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والسعي إلى العدالة والمساءلة، والحكم الشامل للجميع، واستعادة الكرامة والحقوق لكافة الشعب السوداني؛

تُعلنان بموجبه ما يلي:

1. الحماية الفورية للمدنيين

يجب على جميع أطراف النزاع أن توقف فوراً الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية، وأن تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب التعامل مع حماية المدنيين باعتبارها أولوية عاجلة وعليا.

2. وقف إطلاق النار وخفض التصعيد

يجب على جميع أطراف النزاع اتخاذ خطوات فورية نحو وقف موثوق للأعمال العدائية وإقرار وقف مستدام لإطلاق النار، مدعوماً بترتيبات فعالة للرصد وتدابير لبناء الثقة.

3. ضمان الوصول الإنساني

يجب على جميع أطراف النزاع ضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان واستدامة ودون عوائق إلى جميع السكان المتضررين عبر كافة الطرق اللازمة، والامتناع عن مهاجمة العاملين في المجال الإنساني، أو أصولهم، أو عمليات الإغاثة أو عرقلتها.

4. العنف الجنسي والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي

يجب اتخاذ تدابير فورية وفعالة لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وغيره من الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي والتصدي لها، بما في ذلك من خلال ضمان حصول الناجين على الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي والحماية وسبل الانتصاف والمساءلة، وفق نهج يركز على الضحايا والناجين.

5. التطهير العرقي

يجب الوقف الفوري لجميع أشكال التطهير العرقي التي ترتكبها قوات الدعم السريع، ولا سيما تلك التي تستهدف السكان الأصليين في دارفور، بما في ذلك الفاشر وإقليمي كردفان، وضمان إعادتهم الكاملة إلى

مناطقهم الأصلية، واستعادة هويتهم الثقافية، وحماية تراثهم، بما في ذلك الموارد المعدنية.

6. الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري

يجب أن تتوقف فوراً ممارسات الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما يجب الإفراج عن جميع الأشخاص المحرومين تعسفاً من حريتهم أو تقديمهم فوراً أمام سلطة قضائية مختصة.

7. المساءلة والعدالة

يجب إخضاع الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة، بما في ذلك جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وغيرها من جرائم الفظائع المرتكبة من قبل قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية وحلفائهما، وكذلك الأفعال التي ترتكبها الدول والكيانات التي تساعد أو تحرض على ارتكاب الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة من قبل أطراف النزاع، لتحقيقات سريعة ومستقلة ومحايدة وفعالة، بهدف ضمان العدالة والحقيقة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار. ويجب على جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تدعم بصورة كاملة جهود المحكمة الجنائية الدولية في السودان وأن تتعاون معها. كما ينبغي إنشاء آلية للمساءلة يمكن أن تكون بقيادة أفريقية، تتولى ملاحقة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في السودان، مع ضمان التكامل مع مؤسسات العدالة الجنائية الدولية.

8. التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية

يجب على جميع أطراف النزاع التعاون الكامل مع بعثتي تقصّي الحقائق وغيرهما من آليات المساءلة ذات الصلة، بما في ذلك من خلال منح إمكانية الوصول، وتيسير التواصل مع الضحايا والشهود، والحفاظ على السجلات والأدلة ذات الصلة.

9. تنفيذ توصيات بعثتي تقصّي الحقائق

يجب على جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك أطراف النزاع، وأصحاب المصلحة السودانيين، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والدول الأعضاء، فضلاً عن الشركاء الإقليميين والدوليين، اتخاذ خطوات ملموسة وفي الوقت المناسب لتنفيذ التوصيات الصادرة عن بعثتي تقصّي الحقائق. ويجب إيلاء أولوية خاصة للتدابير الرامية إلى حماية المدنيين، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الفئات التي تؤدي دوراً محورياً في تحديد مؤشرات الإنذار المبكر وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ووضع حد للانتهاكات المستمرة، وضمان الوصول الإنساني، ودعم الناجين، بما في ذلك من خلال تدابير جبر ضرر مؤقتة وإتاحة مستمرة للمساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية، وحفظ الأدلة، وتعزيز المساءلة، ودعم مسار شامل يقوده المدنيون نحو السلام والحكم الديمقراطي.

10. دور المجتمع الدولي

ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، أن يكثف جهوده المنسقة الرامية إلى حماية المدنيين، ودعم العمليات الإنسانية، وتعزيز المساءلة، ومنع المزيد من التصعيد، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير محددة الهدف ضد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة أو الذين يؤججون النزاع.

كما يجب على الدول الأخرى الامتناع عن الأفعال التي تؤدي إلى تأجيج النزاع، من خلال منع نقل الأسلحة والمعدات، والدعم المالي واللوجستي إلى الأطراف المشتبه في ارتكابها انتهاكات جسيمة، واستخدام جميع الأدوات الدبلوماسية والسياسية والوقائية المتاحة لوقف المزيد من أعمال العنف الجماعي.

11. المستقبل المدني للسودان

نؤكد أنه لا يمكن تحقيق أي حل دائم من خلال الوسائل العسكرية وحدها. إن المستقبل المستدام للسودان يتطلب عملية سياسية شاملة يقودها المدنيون، تعكس مشاركة حقيقية وفاعلة للنساء والشباب والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية من جميع أنحاء البلاد. وتؤكد بعثتا تقصّي الحقائق مجدداً التزامهما بمواصلة توثيق الانتهاكات والتجاوزات، ودعم الجهود الرامية إلى حماية المدنيين، والإسهام في تحقيق السلام والعدالة والمساءلة والكرامة للشعب السوداني. فلا الإفلات من العقاب ولا القوة العسكرية يمكن أن يؤمّنا مستقبل السودان. وحده المسار القائم على الحماية والعدالة والحكم المدني الشامل يمكن أن يرسّخ أسس سلام دائم.

حرر في بانجول، جمهورية غامبيا، خلال الدورة العادية السابعة والثمانين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بتاريخ 12 مايو 2026.

أنماط استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان في السودان

استناداً إلى الحالات الموثقة في النشرة، وإلى مضامين «إعلان بانجول» الصادر عن بعثتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تُظهر البيانات أن السودان يشهد تصاعداً منهجياً في أنماط استهداف المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، في سياق حرب مستمرة منذ أبريل 2023، وتدهور متسارع في منظومة العدالة والحماية.

أنماط الاستهداف الرئيسية

نمط الخطر	الوصف	الفئات المستهدفة	الجهات المنسوبة إليها
الاحتجاز التعسفي المطول	اعتقالات دون تهم أو محاكمات لفترات طويلة	الصحفيون، المحامون، الناشطات، العاملون الإنسانيون	قوات الدعم السريع، القوات المسلحة السودانية، أجهزة أمنية في بورتسودان
الاختفاء القسري	إخفاء أماكن الاحتجاز ومنع التواصل مع الأسر	الصحفيون والنشطاء المدنيون	أطراف النزاع وأجهزة أمنية مختلفة
تسييس العدالة والقضاء	استخدام القضاء لتجريم النشاط الحقوقي والإعلامي	الصحفيون والمحامون والمدافعون	سلطات بورتسودان والنيابات المختصة
استهداف العمل الإنساني	اعتقال وملاحقة العاملين في المنظمات الإنسانية	المتطوعون والعاملون الإنسانيون والأطباء	أطراف النزاع المختلفة
التضييق على حرية التعبير	ملاحقة الصحفيين وإغلاق المجال الإعلامي	الصحفيون والمؤسسات الإعلامية	جميع أطراف النزاع

الاتجاه العام للمخاطر

تشير المعطيات إلى انتقال الاستهداف من حالات فردية إلى سياسة ممنهجة تستهدف:

- الصحفيين والإعلاميين
- المدافعين عن حقوق الإنسان
- العاملين الإنسانيين
- النساء المدافعات
- المحامين والفاعلين القانونيين

ويؤكد إعلان بانجول أن هذه الانتهاكات تمثل أنماطاً واسعة ومنهجية قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مع استمرار الإفلات من العقاب كعامل رئيسي في تفاقم الأزمة.

الولايات الساخنة: خريطة الانتهاكات (مايو 2026)

1- جنوب دارفور (نيالا)

- مستوى الخطورة: شديد جداً

أبرز الحالات:

- احتجاز أربع ناشطات لمدة 86 يوماً دون تهم.
- احتجاز الصحفي معمر إبراهيم لمدة 217 يوماً.
- استخدام سجن دقريس للاحتجاز طويل الأمد.

الأنماط:

- احتجاز تعسفي مطول

- استهداف النساء المدافعات
- غياب الضمانات القانونية

التقييم: نيالا من أخطر بيئات العمل الحقوقي في السودان حالياً.

2- شمال دارفور

- مستوى الخطورة: شديد جداً

أبرز الحالات:

- احتجاز الصحفي آدم عيسى معن (55 يوماً).

الأنماط:

- الإخفاء القسري
- استهداف التوثيق الإعلامي
- منع الوصول للمعلومات

التقييم: تصاعد خطير ضد الصحفيين والعاملين في التوثيق.

3- بورتسودان – ولاية البحر الأحمر

- مستوى الخطورة: مرتفع جداً

أبرز الحالات:

- احتجاز المحامي محمد عز الدين (385 يوماً).
- الحكم على الصحفية رشان أوشي بالسجن والغرامة.

الأنماط:

- تسييس القضاء
- محاكمات النشر
- احتجاز دون محاكمة فعالة

التقييم: تحول القضاء إلى أداة ضغط ضد الصحفيين والمدافعين.

4- الخرطوم

- مستوى الخطورة: مرتفع جداً

أبرز الحالات:

- استهداف المتطوعين وغرف الطوارئ.
- ملاحقة العاملين الإنسانيين مثل حامد النعيم.

الأنماط:

- تجريم العمل الإنساني
- اتهامات أمنية فضفاضة
- إجراءات قضائية طويلة

التقييم: تصاعد استهداف الاستجابة المجتمعية والمنظمات المحلية.

5- النيل الأزرق (الدمازين)

- مستوى الخطورة: مرتفع

أبرز الحالات:

- اختفاء الموظف الإعلامي حسن حامد حمد منذ 13 مايو 2026.

الأنماط:

- الاختفاء القسري
- غياب الرقابة القضائية

التقييم: ارتفاع مقلق في حالات الإخفاء القسري.

6- جنوب كردفان (كاودا)

- مستوى الخطورة: مرتفع

أبرز الحالات:

- احتجاز الناشطة نجلاء موسى كاوندا (60 يوماً).

الأنماط:

- احتجاز دون تهمة
- استهداف العاملين الإنسانيين

التقييم: انتهاكات متعددة الأطراف في مناطق السيطرة المحلية.

7- نهر النيل (عطبرة)

- مستوى الخطورة: مرتفع

أبرز الحالات:

- احتجاز مدير منظمة "تباشير للعون والتنمية" أيوب عربي (نحو شهرين).
- احتجاز المديرة المالية سمر سليمان (نحو 8 أشهر).
- توجيه اتهامات تتعلق بـ"التعامل مع قوات الدعم السريع".

الأنماط:

- احتجاز تعسفي خارج ضمانات المحاكمة العادلة
- استخدام اتهامات أمنية ضد العمل الإنساني
- بطء الإجراءات القضائية واستمرار الحبس دون محاكمة

التقييم: تشير الحالة إلى توسع استهداف العاملين الإنسانيين خارج مناطق النزاع المباشر، مع توظيف القضاء كأداة احتجاز طويلة الأمد.

مؤشر المخاطر الإجمالي – مايو 2026

المنطقة	مستوى الخطر	الاتجاه	الفئات الأكثر استهدافاً
جنوب دارفور	شديد جداً	تصاعد	ناشطات، صحفيون
شمال دارفور	شديد جداً	تصاعد حاد	صحفيون ومدافعون
بورتسودان	مرتفع جداً	تصاعد	محامون وصحفيون
الخرطوم	مرتفع جداً	تصاعد	متطوعون وأطباء
النيل الأزرق	مرتفع	تصاعد	إعلاميون ومدافعون
جنوب كردفان	مرتفع	مستمر	عاملون إنسانيون
نهر النيل (عطبرة)	مرتفع	تصاعد	عاملون إنسانيون

مؤشر المخاطر العام للمدافعين في السودان

8.8 / 10 – خطر شديد جداً

ويستند هذا التقييم إلى:

- تعدد الجهات المنتهكة
- اتساع الاحتجاز التعسفي
- تصاعد الاختفاء القسري
- استهداف النساء المدافعات
- تسييس القضاء
- استهداف الصحفيين بشكل منهجي
- استمرار الإفلات من العقاب

تأكيد إعلان بانجول على وجود أنماط واسعة ومنهجية من الانتهاكات

توصيات سودان ديفندرز – مايو 2026

أولاً: حماية المدافعين

الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفياً

الكشف عن مصير المختفين قسرياً

توفير حماية عاجلة للمدافعات

ثانياً: حرية الصحافة

وقف ملاحقة الصحفيين

إنهاء استخدام القوانين الجنائية ضد النشر

ضمان حرية الوصول للمعلومات

ثالثاً: حماية العمل الإنساني

وقف تجريم العمل الإنساني

حماية غرف الطوارئ والمنظمات المحلية

ضمان ممرات آمنة للإغاثة

رابعاً: العدالة والمساءلة

تنفيذ إعلان بانجول بالكامل

دعم المحكمة الجنائية الدولية

إنشاء آلية لحفظ الأدلة

خامساً: المجتمع الدولي

دعم منظمات المجتمع المدني

برامج حماية وإجلاء طارئ

فرض عقوبات موجهة ضد المنتهكين

نبذة تعريفية

سودان ديفندر: هو التحالف المدني للمدافعين عن حقوق الإنسان في السودان، الذي تأسس أول مرة عام 2009 وأُعيد تأسيسه في يونيو 2022 في العاصمة الأوغندية كمبالا عبر اعتماد إعلان كمبالا. يضم التحالف حالياً 47 منظمة حقوقية، ويعمل على تمكين وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال الدعم القانوني والنفسي واللوجستي، والتدريب وإجراء البحوث، ورصد وتوثيق الانتهاكات، والمناصرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. يقوم التحالف بأنشطته وفق قيم الاستقلالية، والشفافية، واحترام كرامة الإنسان، ويعزز العمل الجماعي والتضامن بين مدافعي حقوق الإنسان في السودان وخارجه، ويقع مقره في كمبالا، أوغندا.

Sudan Defenders
Sudan Human Rights Defenders Coalition

Sudan Defenders

Sudan Human Rights Defenders Coalition

Contact: **للتواصل:**

Head Office: Human Rights House, Plot 1853, John Kiyingi Road,Nsambya, Kampala.

sudandefenders.org

info@sudandefenders.org

@SudanDefenders